

**تنوع الخصائص الديموغرافية وتأثيره
على عدم المساواة الاقتصادية في المجتمع: دراسة حالة الأردن**
ايمان بني مفرج
رئيس قسم التحليل والدارسات
دائرة الاحصاءات العامة - الأردن

الملخص

تناول البحث دراسة تنوع الخصائص الديموغرافية وأثر ذلك التنوع على أوجه عدم المساواة الاقتصادية للسكان في الأردن، اعتماداً على بيانات إحصائية حديثة تنحصر بين عامي 2017 و2018 والتي تعود إلى عدد من المسوح الإحصائية الممثلة للسكان وخصائصهم في الأردن، اعتمد البحث على مخرجات دائرة الإحصاءات العامة في عرض أوجه عدم المساواة في الدخل السنوي للأفراد والأسر إضافة إلى تقديم حقائق إحصائية حول واقع سوق العمل الأردني والاختلالات الحاصلة في معدل المشاركة الاقتصادية لشرائح السكان المختلفة، كما تعرض البحث لبعض المؤشرات التي تعكس مستويات المعيشة كمعامل جيني ومؤشر رفاه الأسرة بالإضافة إلى ملكية الأفراد للأصول. استخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي للبيانات، وظهرت النتائج وجود اختلالات بين السكان خاصة بين المحافظات المختلفة إضافة إلى وجود فجوة جنسية كبيرة في العديد من المؤشرات التي تناولها البحث خاصة في سوق العمل الأردني وملكيتها الأصول، كما خلص البحث إلى وجود فروقات في مستويات المعيشة بين الأردنيين وغير الأردنيين.

قدم البحث مجموعة من التوصيات، كان من أهمها؛ ضرورة توجيه التخطيط نحو تنمية المحافظات الأقل حظاً في الدخل، إضافة ضرورة تقديم جملة من البرامج التوعوية في مجال توجيه السيدات لدخول سوق العمل الأردني خاصة في بعض الأنشطة الاقتصادية التي تشهد خمولا لعمل المرأة فيها.

The diversity of demographic characteristics and its effect on economic inequalities in society: case study of Jordan

Abstract

The study examined the diversity of demographic characteristics and the effect of that diversity on the economic inequalities of the population in Jordan, based on recent statistical data confined between 2017 and 2018 that refer to a representative statistical surveys of the population in Jordan focus on their various characteristics.

The research relied on the outputs of the Jordanian Department of Statistics to present the aspects of inequality in the annual income of individuals and families in addition to provide statistical facts about the reality of the Jordanian labor market and the imbalances in the economic participation rate for the various population groups.

The research also presented some indicators that reflect the levels of living as a Gini factor and the indicator of family welfare in addition to individual's ownership of the assets. The research relied on a descriptive analysis method of the data, and the results showed that there are imbalances between the population, especially between the various governorates, in addition to the presence of a large gender gap in many of the indicators addressed by the research, especially in the Jordanian labor market and ownership of assets, and the research also concluded that there are differences in living standards between Jordanians and non-Jordanians. The research presented a set of recommendations, the most important of which were; the need to direct planning towards the development of governorates with less income, in addition to the need to provide a number of awareness programs in the field of guiding women to enter the Jordanian labor market, especially in some economic activities that women are inactivate to participate in those economic activities.

المقدمة

على الرغم من تعهد الدول بكفالة المساواة ومنع التمييز بوسائل لا تنحصر فقط في تعديل التشريعات، بل تشمل أيضاً تغيير السياسات والممارسات واتخاذ التدابير المرحلية الخاصة التي تكفل المساواة والحد من التمييز، ومع هذا، فثمة أوجه دائمة للخلل فيما يتعلق بأوجه عدم المساواة التي تتمثل في الحق في توفر فرص العمل والسكن والحصول على الخدمات الصحية والتعليم، وهي تعكس الكثير من التحديات التي يواجهها الفقراء بشكل عام، وتواجهها المرأة على وجه الخصوص، إذ تواجه المرأة تفاوتاً في أوجه عدم المساواة تفرضه القوانين والسياسات المحايدة التي تغفل الظروف الخاصة للمرأة، وتساعد كذلك هيمنة القوانين والممارسات العرفية التي تحمي ملكية الرجل للأرض أو إرثه لها على اتساع هذه الفجوة.

أصبحت عدم المساواة في الدخل مشكلة عالمية تتطلب حلولاً جذرية على الصعيد العالمي، لذلك لا بد من العمل على تحسين إجراءات التنظيم والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار في المناطق الأكثر احتياجاً، كما أن تسهيل الهجرة الآمنة وتنقل الأفراد أصبح أمر أساسي لسد هذه الفجوة المتزايدة. وبالرغم من إحراز تقدم كبير نحو انتشار السكان في العديد من الدول من برائن الجوع والفقير، إلا أن أوجه انعدام المساواة مازالت مستمرة، وما زالت هناك فروقاً كبيرة وتزايد مستمر في الحصول على الدخل، والغذاء، والأراضي، والصحة، والتعليم، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء. وما زال الفقراء والضعفاء، ولا سيما النساء وخاصة الريفيات، يتمتعون بقدر محدود من فرص الحصول على الأراضي، والموارد الطبيعية، والائتمان، والخدمات. وتعمل المنظمات العالمية مع العديد من دول العالم من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة، وإزالة القيود الهيكلية التي تعيق كسب الرزق من خلال تطوير البنية الأساسية، وتحسين الخدمات، وتوليد فرص العمل، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وضمان حصول أشد السكان فقراً على الموارد الطبيعية.

تشير التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الارتفاع المتزايد في معدلات عدم المساواة في الدخل بين سكان العالم، حيث يكسب أغنى 10% من سكان العالم ما يصل إلى 40% من إجمالي الدخل العالمي بينما يكسب أفقر 10% ما بين 2% و7% فقط من مجموع الدخل العالمي. وفي البلدان النامية، زادت معدلات عدم المساواة بنسبة 11% إذا ما أخذنا في الاعتبار معدلات النمو السكاني. وتتطلب هذه التفاوتات الآخذة في الاتساع اعتماد سياسات سليمة لتمكين الفئات من أصحاب الدخل الأدنى، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للجميع بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماء الديني. وتعاني المنطقة العربية على وجه الخصوص من متوسط خسارة قدرها 24.9% عندما يتم تعديل مؤشر التنمية البشرية لاعتبار أوجه عدم المساواة، وهو ما يتجاوز متوسط الخسارة على المستوى العالمي والبالغ قدره 22.9%. وتعزى هذه الخسارة في مؤشر التنمية البشرية إلى عدم المساواة في التعليم بالأساس، فضلاً عن عدم المساواة في الدخل وفي مجال الخدمات الصحية، وإن كانت بنسبة أقل، إذ أن فجوة المساواة هي الأوسع في مكون التعليم لمؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم مساواة (حوالي 38%) ولكنها أقل حدة في مكون الدخل (17%)¹⁵.

وفي الأردن؛ تشير العديد من الدراسات والتقارير الدولية على أنه وبالرغم من الإنجاز الباهر في التعليم، فإن الأدوار الاقتصادية للمرأة الأردنية لا تتطابق مع النمط الملاحظ في دول الدخل دون المتوسط المماثلة ولا حتى في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من أن مشاركة النساء الاقتصادية وتقدمها الاقتصادي يعتبر ركيزة أساسية في تكافؤ الفرص وإمكانية السيطرة على المصادر. وبالنظر إلى مؤشرات المشاركة الاقتصادية للنساء، فإن ترتيب الأردن يأتي مباشرة خلف الدول ذات الدخل دون المتوسط الأخرى، وعلى مصاف مستوى دول منطقة

¹⁵ البنك الدولي. (2013) المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما يتوقع منها في الحقيقة أن تحقق مرتبة أعلى، قياساً على نسبة تحسن وضع النساء في مجال الصحة والتعليم. وتفاوتت تقديرات مساهمة الإناث من مجموع سوق العمل بشكل ملحوظ¹⁶.

وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه من بين أكثر من عشر دول تظهر فيها أعلى مستويات من الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة، نجد 6 دول عربية وهي قطر ومصر والعراق والأمارات والمغرب والمملكة العربية السعودية، حيث تحتل الأخيرة المرتبة الأولى من حيث الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة. وهناك أربعة عوامل أساسية تحول دون تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف أشكال العمل وكل مستويات التنمية وتشمل: العادات الاجتماعية الرجعية، والتمييز في القوانين ضد المرأة، وعدم وجود حماية قانونية للمرأة والفجوة بين الرجل والمرأة في مجال العمل غير مدفوع الأجر في المنزل والخدمة بالمنزل، بالإضافة إلى عدم وجود مساواة في تملك الأصول سواء كانت مالية رقمية أو عقارية¹⁷.

مشكلة البحث

إن الوقوف على واقع الاختلالات الاقتصادية في المجتمع خاصة في الجوانب المتعلقة في الدخل والعمل، وتحديد أوجه عدم المساواة في هذه المجالات بحسب اختلاف مكان الإقامة واختلاف خصائصهم الاجتماعية الديموغرافية كالجنس والفئات العمرية وعدد أفراد الأسرة من شأنه أن يقدم حقائق علمية تبني عليها البرامج والخطط والاستراتيجيات والسياسات والتي تخدم صنّاع القرار وراسمي السياسات في الدولة¹⁸. لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح التنوع الواضح في الخصائص الديموغرافية للمجتمع الأردني ولتبين أثر هذا التنوع على عدم المساواة الاقتصادية وتقديم رؤية واضحة لواقع التفاوت في مستويات المعيشة من خلال عرض مؤشر الرفاه في الأردن في جميع المحافظات بالإضافة إلى عرض لاختلاف امتلاك الأصول في الأراضي والمنازل بين الذكور والإناث في الأردن.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى التعرف على أوجه عدم المساواة الاقتصادية لدى المجتمع الأردني، وتسليط الضوء على بعض الاختلالات والاختلافات الاقتصادية في المجتمع الأردني وخاصة في الجوانب المتعلقة في الدخل والعمل، وتتضمن هذه الأهداف:

- التعرف على الاختلالات في مستويات الدخل في المجتمع الأردني.
- التعرف على الاختلالات في سوق العمل الأردني.
- التعرف على الاختلافات في مستويات المعيشة بين الشراخ السكانية المختلفة.
- التعرف على الاختلافات في امتلاك الأصول بين الجنسين.

أسئلة البحث

سيجيب هذا البحث على الأسئلة التالية:

1. ما هي أوجه الاختلالات في مستويات الدخل في المجتمع الأردني كآسر وأفراد بين المحافظات المختلفة؟
2. ما هو متوسط الدخل الجاري السنوي للأفراد حسب مصادر الدخل المختلفة؟
3. ما هي العلاقة بين متوسط الدخل السنوي للأسرة وحجم الأسرة؟
4. هل توجد علاقة بين فئات الإنفاق ومتوسط الدخل السنوي للأسرة حسب مصادر دخلها؟

¹⁶ البنك الدولي. (2012 ب) حرية الازدهار: الوظائف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

¹⁷ World Economic Forum. 2017. Women's economics empowerment is smart thing to do. What is stopping us? 2017c.

¹⁸ البنك الدولي. (2009). الاردن - حل اشكالية سوق العمل في الاردن الذي يشهد متلازمة من النمو والاقتصادي والبطالة.

5. ما هي أوجه عدم المساواة في سوق العمل الأردني باختلاف الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للسكان؟
6. ما هي اتجاهات مستويات المعيشة باختلاف بعض خصائص السكان في الأردن؟
7. هل هناك فروقات في امتلاك الأصول باختلاف الجنس في الأردن؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على حقائق إحصائية حديثة مبنية على مسح إحصائية أجرتها دائرة الإحصاءات العامة خلال عامي 2017، 2018 حيث تعتبر هذا البيانات من أحدث البيانات التي تتناول هذه القضايا، كما سيقدم البحث أمثلة على أوجه عدم المساواة في الجوانب الاقتصادية المتعلقة في الدخل وسوق العمل ورفاه الأسرة بالإضافة لملكية الأصول باختلاف خصائص السكان الاجتماعية والديموغرافية.

التعاريف

الدخل الجاري: يعرف الدخل الجاري: بأنه العائد النقدي أو العيني المتحقق للفرد أو الأسرة من مختلف المصادر خلال فترة زمنية محددة، ويتكون الدخل لأي أسرة أو فرد بشكل عام من خمسة مصادر رئيسية هي الدخل من الاستخدام ودخل العاملين لحسابهم الخاص ودخول الإيجارات ودخول الملكية بالإضافة للدخول التحويلية 19.

قوة العمل: مجموع الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر المشغلين والمتعطلين 20.

المشغلين: هم الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين قاموا بعمل ولو لساعة واحدة فقط خلال السبعة أيام التي سبقت يوم المقابلة سواء كان هذا العمل مقابل أجر (راتب، عمولة، إكرامية) أو أي أجر آخر نقداً أو عينا أو قدم مساعدة غير مدفوعة الأجر في أعمال تجارية أو زراعية مملوكة للأسرة أو أحد أفرادها أو ساعد فرداً من أفراد الأسرة في عمله مدفوع الأجر.

المتعطلين: هم الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين لا يعملون حالياً ويبحثون عن عمل خلال الأربعة أسابيع السابقة للمقابلة ومستعدين للبدء به والراغبين فيه والقادرين عليه.

مؤشر الرفاه: تم تسجيل علامات للأسر بناء على عدد وأنواع السلع الاستهلاكية التي يمتلكونها، والتي تتراوح من التلفزيون إلى الدراجة الهوائية أو السيارة، وخصائص المسكن مثل مصدر مياه الشرب ومرافق المراحيض ومواد الأرضيات، يتم تجميع خمسيات الرفاه الوطنية بإعطاء الدرجة الخاصة بالأسرة لكل فرد معتاد من أفراد الأسرة، ومن ثم ترتيب كل فرد من أفراد الأسرة بناء على درجته، ثم تقسيم التوزيع إلى خمس فئات متساوية، كل منها يتكون من 20% من السكان 21.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على بيانات ومخرجات المسوحات الإحصائية الممثلة على مستوى المملكة والتي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة خلال عامي 2017-2018، واشتملت على بيانات ومخرجات ثلاثة مسوح هي: مسح نفقات ودخل الأسرة 2017-2018، مسح قوة العمل 2018، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018. استخدمت

19 دائرة الإحصاءات العامة. 2017-2018 مسح دخل ونفقات الأسرة 2017-2018. الجداول التفصيلية، عمان، الأردن. استرجع بتاريخ 2019/7/15 من المصدر

http://dosweb.dos.gov.jo/ar/economic/expenditures-income/expend_tables/

20 دائرة الإحصاءات العامة. 2017-2018. مسح قوة العمل 2018. الجداول الإحصائية، عمان، الأردن. استرجع بتاريخ 2019/7/15 من المصدر: (http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/linked-html/Emp_unEmp.htm)

21 دائرة الإحصاءات العامة ومؤسسة ماكرو. 2017-2018. مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018 التقرير الرئيسي، عمان، الأردن.

هذه الدراسة الجداول الإحصائية المتقاطعة والاشكال البيانية لعرض النسب المئوية والتوزيع النسبي للعديد من المؤشرات التي تم تناولها في هذه الدراسة، وتم التركيز على التحليل الوصفي للبيانات من خلال عرض النتائج لمستويات ادارية مختلفة لمجموعة من الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للسكان.

النتائج

تناول هذا الجزء من البحث توزيع السكان في المملكة حسب التقسيمات الادارية من حيث المحافظة والحضر والريف والاقليم إضافة للكثافة السكانية حسب المحافظات، إذ أن الكشف عن تركيز السكان في المناطق يعني ضرورة توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية على هذه المناطق بحسب تركيز السكان فيها تجنباً لعدم المساواة في هذه الخدمات، وقد استندت هذه النسب والتوزيعات على بيانات دائرة الاحصاءات العامة الصادرة من مسح احصائية تم اجراؤها بأسلوب المسح بالعينة الممثلة لجميع محافظات المملكة.

السكان في الأردن حسب التقسيمات الادارية

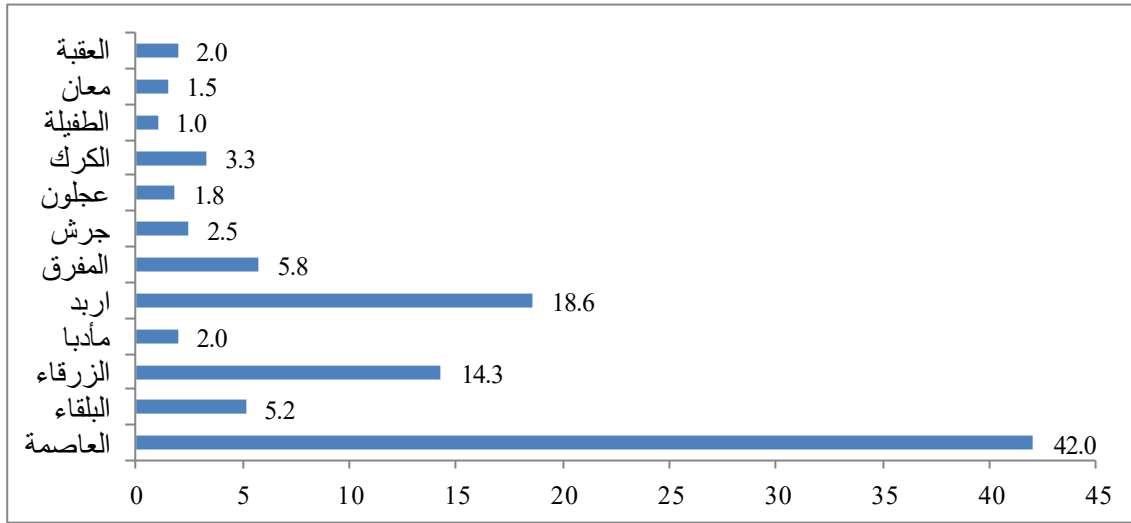
تشير البيانات حسب الشكل 1 إلى أن السكان يتركزون بشكل واضح في محافظة العاصمة، حيث أن خمسي السكان تقريباً يقطنون في محافظة العاصمة، ثم جاءت محافظة اربد في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان تلتها محافظة الزرقاء، في حين نلاحظ بأن محافظات الجنوب هي من أقل المحافظات تركزا للسكان، أما من حيث الحضر والريف فالمجتمع الأردني يعتبر حضرياً حسب التعريفات السكانية التي أقرتها دائرة الاحصاءات العامة، حيث عرّفت مناطق الحضر بأنها تلك التجمعات السكانية التي يزيد سكانها عن 5 آلاف نسمة، وبناء على هذا التعريف فإن حوالي 91% من المناطق السكنية في المملكة تم تصنيفها على أنها حضرية مقابل 9% صنّفت على أنها مناطق ريفية وهذا ما يظهره الشكل 2، أما من حيث الاقاليم فيظهر من الشكل 3 بأن اقليم الوسط يشكل ما نسبته 63% من سكان المملكة في حين 29% من السكان يقطنون في اقليم الشمال و فقط 8% من السكان في اقليم الجنوب.

وبالنظر إلى التوزيع السكاني السابق وحسب التقسيمات الإدارية المذكورة أعلاه، لا بد أن تولي الحكومة اهتماماً كبيراً لتوزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية على هذه المناطق بحسب تركيز السكان فيها وتحقيق المساواة في الحصول على هذه الخدمات.

يبين الشكل 4 الكثافة السكانية في المحافظات والتي يتم احتسابها بقسمة عدد السكان في المحافظة على مساحة تلك المحافظة، ويعتبر هذا المؤشر هاماً جداً في تقديم حقيقة احصائية تشير إلى حصة كل فرد من المساحة في المملكة حيث يمكن لصانع القرار ورأسم السياسة من التوجه في توزيع الخدمات بكافة جوانبها بحسب كثافة السكان والتي تكون مؤشر على الحاجة للخدمة حسب أولويات التوزيع ومؤشر على الازدحام السكاني في تلك المحافظة.

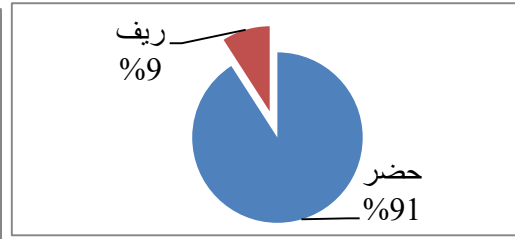
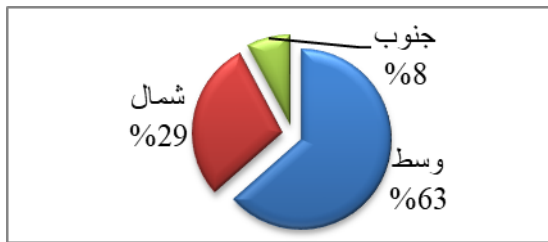
يظهر وبشكل واضح بأن محافظة اربد هي الأعلى كثافة في السكان حيث بلغت حوالي 1188 شخص/كم² مربع وبفارق كبير جداً عن المحافظة التي تليها وهي جرش حيث بلغت الكثافة السكانية فيها 610 شخص/كم²، ومحافظات الجنوب بالإضافة الى محافظة العقبة كانت أقل المحافظات في الكثافة السكانية. بناء على ذلك، على الحكومة وضع الخطط والبرامج الخدمية والاقتصادية المناسبة والتي تراعي الكثافة السكانية في محافظات المملكة بما يتناسب مع تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية على هذه المحافظات وبحسب تركيز السكان فيها بما يضمن تحقيق المساواة في الحصول على هذه الخدمات وضمان ديمومة هذه المساواة.

الشكل 1: التوزيع النسبي للسكان في الأردن حسب المحافظة، 2018

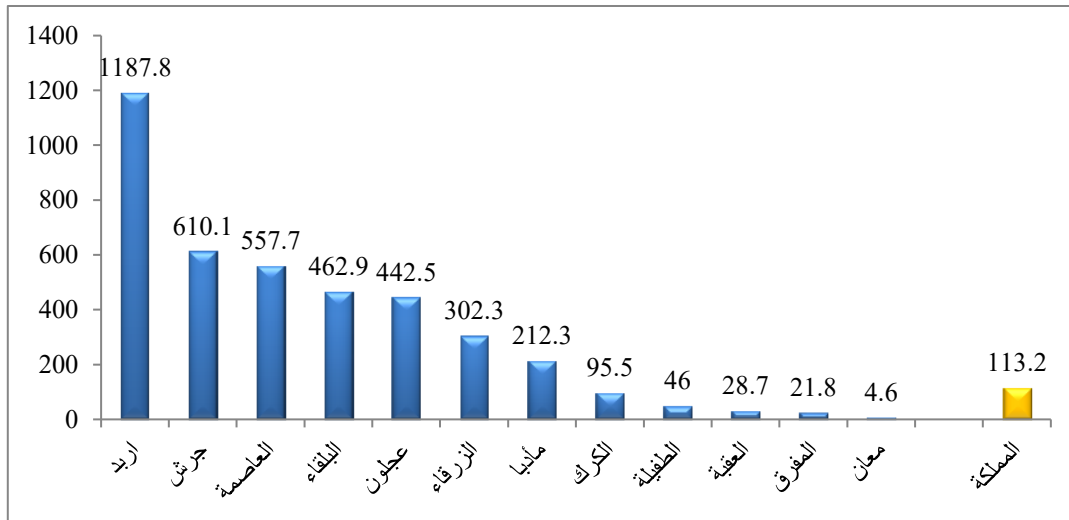


الشكل 3: التوزيع النسبي للسكان حسب الاقليم، 2018

الشكل 2: التوزيع النسبي للسكان حسب الحضر والريف، 2018



المصدر للأشكال 1، 2، 3: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامة، مسح قوة العمل 2018

الشكل 4: الكثافة السكانية حسب المحافظة²² (شخص/كم²)، 2017

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2017

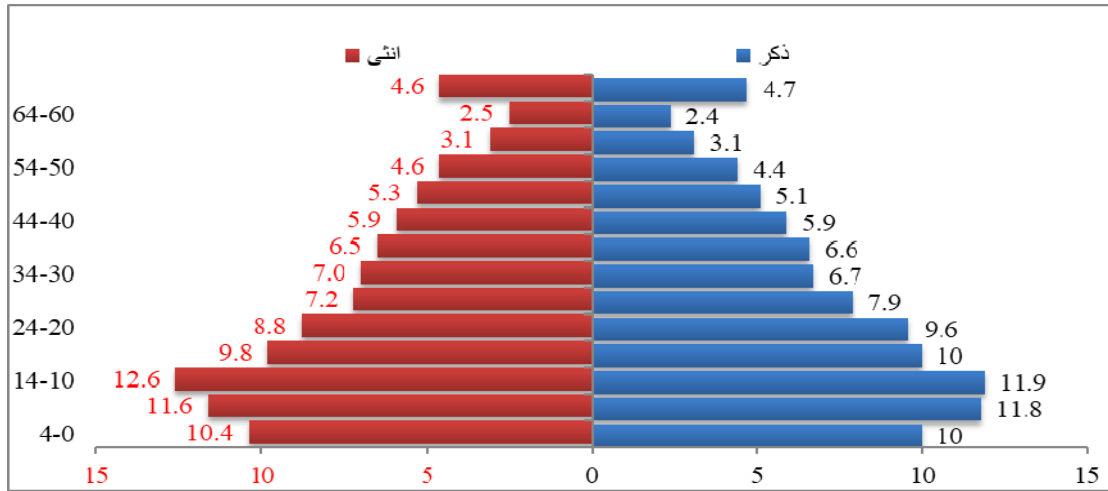
²² دائرة الإحصاءات العامة. (2017). الأردن بالأرقام 2017. العدد 20، عمان، الأردن.

الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للسكان في الأردن

تناول هذا الجزء من النتائج توزيع السكان حسب بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية كالعمر والجنسية والحالة الزوجية والمستوى التعليمي، وسيتم عرض هذه التوزيعات بحسب الخصائص سالفة الذكر مقسمة بحسب الجنس لكل خاصية.

يظهر الشكل 5 الهرم السكاني لسكان الأردن بحسب الجنس، والذي يظهر فيه التركيب العمري والنوعي للسكان حيث بدا واضحا بأن المجتمع الأردني مجتمع فتي، إذ أن النسبة الأكبر من السكان كانت للفئات العمرية الصغيرة بين أطفال دون سن 15 سنة وشباب دون سن 25 سنة، كما يظهر من الهرم السكاني ويلاحظ تقارب في أعداد الذكور والإناث بعد عمر 50 عاما. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تفعيل الخطط والبرامج السكانية في الأردن، والعمل على تطوير هذه البرامج والخطط بشكل يضمن الوصول إلى تحقيق الفرصة السكانية المنشودة.

الشكل 5: الهرم السكان لإجمالي السكان في الأردن، 2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل 2018

وبالنظر إلى توزيع السكان في الأردن بحسب مجموعة من الخصائص الاجتماعية والتي يبينها الجدول 1، يظهر بأن ثلثي السكان سبق لهم الزواج (متزوجين حالياً، أمراً، مطلقين) في حين أن ثلث السكان عزّاب حالياً ويبدو واضحاً نسبة الذكور العزاب أعلى من نسبة الإناث العزباوات، ومن حيث المستوى التعليمي يظهر بأن نسبة الأمية بين السيدات ماتزال أعلى منها بين الذكور في حين تساوت النسب بين الذكور والإناث الذين يحملون مؤهل تعليمي بكالوريوس فأعلى، وتبدو الفروقات بين الذكور والإناث في مختلف المستويات التعليمية واضحة خاصة في مرحلة التعليم الأساسي فنسبة الذكور فيها أعلى من الإناث وهذا يدل على انسحاب الفتيات من المدارس قبل حصولهن على تعليمهن الأساسي أكثر من الذكور والذي قد يكون له تبعات متعلقة بالوصمة الاجتماعية أو توجهات نحو الزواج المبكر.

بالنظر إلى النتائج السابقة نلاحظ عزوف الذكور عن الزواج وهذا ما قد يفسره الوضع الاقتصادي وعدم قدرة الذكور على تغطية تكاليف الزواج والتبعات المالية المترتبة على الزواج من إيجاد بيت الزوجية وتحقيق دخل يضمن تغطية المصروفات الشهرية لبيت الزوجية. كما أن تساوي النسب بين الذكور والإناث الذين يحملون مؤهل تعليمي بكالوريوس فأعلى يؤكد وبطريقة غير مباشرة على أن فرص العمل المتاحة لهذه الفئة قليلة، وهذا يتماشى مع عزوف الذكور عن الزواج. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة أن تضع الحكومة الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية المناسبة والتي تشجع على الزواج وتخلق فرص عمل جديدة، وإعادة النظر ببرامج التعليم الجامعي لوقف أو الحد من البرامج لتعليمية الراكدة والتركيز على برامج التعليم بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

من حيث الجنسية للسكان في الأردن، فثلثي السكان أردنيين يقابلهم الثلث من غير الأردنيين، حيث ارتفعت نسبة غير الأردنيين في السنوات الأخيرة كنتيجة لموجات اللجوء المتلاحقة التي تعرض لها الأردن بدءًا بالعراقيين ثم السوريين، أضيف إلى ذلك الوافدين من جنسيات عربية لغايات العمل والتي تكشفها هذه الدراسة في الاجزاء اللاحقة.

إن النسبة المرتفعة لغير الأردنيين وخصوصا تركيز هؤلاء اللاجئين في بعض المحافظات يدعو إلى ضرورة العمل على تحسين البنية التحتية لهذه المحافظات وإيجاد المشاريع التنموية التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة ودعم السكان وخاصة الأردنيين في هذه المحافظات لسد الفجوة في تحقيق فرص عمل وخاصة في ظل منافسة اللاجئين على فرص العمل المتاحة والتي هي غير كافية في الأصل.

الجدول 1: توزيع السكان حسب بعض الخصائص الاجتماعية، 2018

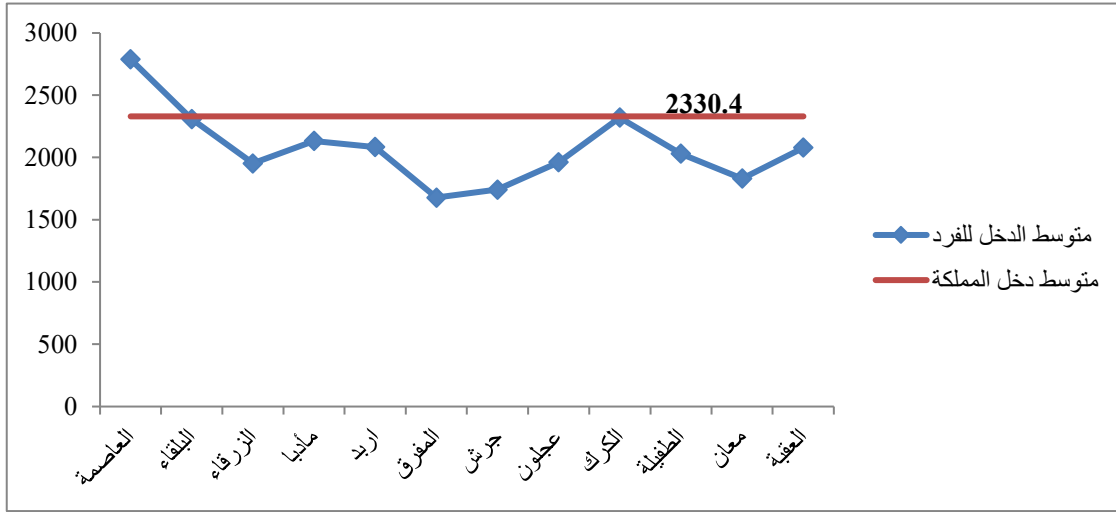
المجموع	اناث	ذكور	الخصائص	
37.3	32.4	41.7	أعزب	الحالة الزوجية
62.7	67.6	58.3	سبق له الزواج	
5.1	7.2	3.1	أمي	المستوى التعليمي
2.7	2.9	2.5	ملم	
8	7.7	8.2	ابتدائي	
15.5	14.5	16.5	اعدادي	
26.9	23.6	30.1	أساسي	
0.4	0.1	0.7	تلمذة مهنية	
14.9	15.9	14.1	ثانوي	
7.9	9.5	6.3	دبلوم متوسط	
18.6	18.6	18.6	بكالوريوس فأعلى	
69.3	71.1	67.6	اردنيون	
30.7	28.9	32.4	غير اردنيين	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح قوة العمل 2018.

اتجاهات عدم المساواة في مستويات الدخل

بالاعتماد على نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2017-2018 والصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة، تبين أن متوسط الدخل السنوي للفرد في الأردن قد بلغ 2330.4 دينار أردني، وبتوزيع هذا الدخل بحسب المحافظات للوقوف على فجوات الدخل بحسب مكان الاقامة، أظهر الشكل 6 بأن محافظات العاصمة والبلقاء والكرك تقع ضمن المحافظات الأعلى دخلا على مستوى دخول الأفراد السنوي مقارنة ببقية المحافظات، في حين جاءت محافظات المفرق وجرش ضمن المحافظات التي كانت دخول أفرادها السنوي من أقلها في المملكة، وتقترب محافظتي اربد ومادبا من متوسط الدخل السنوي للأفراد في المملكة. هذه النتائج، تدعو الحكومة إلى ضرورة العمل على إيجاد المشاريع التنموية في المحافظات التي كانت دخول أفرادها السنوي أقل والتي من شأنها خلق فرص عمل جديدة ودعم السكان وخاصة الأردنيين في هذه المحافظات لرفع متوسط الدخل السنوي للفرد فيها. وبالنظر إلى توزيع متوسط الدخل السنوي للأفراد في المملكة حسب مصدر الدخل كما يوضحه الجدول 2، فإن الدخل من الاستخدام هو الأكثر مساهمة في متوسط الدخل العام للفرد في الأردن تلتها الدخول التحويلية والتي تتأتى من دخول التقاعد ومستحقات الضمان الاجتماعي إضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة وتحويلات من غير المقيمين في المملكة، ويظهر بشكل واضح ضعف مساهمة دخول الملكية في متوسط الدخل العام للأفراد حيث بلغ متوسط هذه الدخول حوالي 20 دينار سنويا للفرد الواحد، والفروقات كانت واضحة بشكل كبير بين سكان الحضر والريف.

الشكل 6: متوسط الدخل الجاري السنوي لأفراد الأسرة حسب المحافظة (بالدينار الأردني)، 2017-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة، 2017-2018

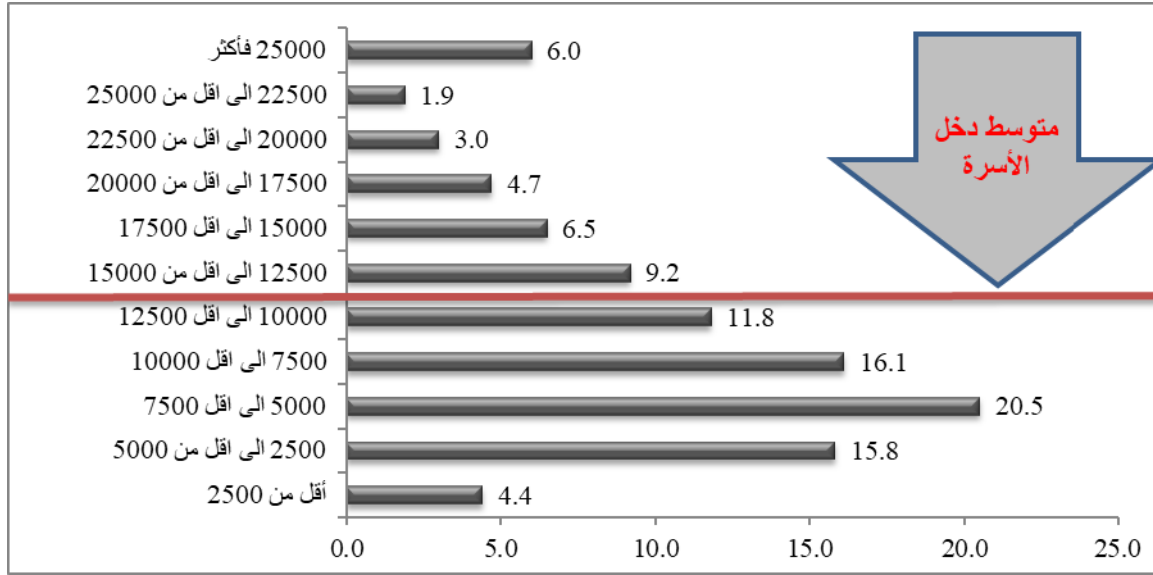
الجدول 2: متوسط الدخل الجاري لأفراد الأسرة حسب مصدر الدخل ومكان الإقامة، 2017-2018

مصادر الدخل	الحضر	الريف	المملكة
الدخل من الاستخدام	946.8	814.8	930.9
دخول العاملين لحسابهم الخاص	213.4	129.3	203.2
دخول الايجارات	405.2	245.4	385.9
دخول الملكية	21.8	3.1	19.5
دخول تحويلية	798.6	731.3	790.5
متوسط اجمالي الدخل	2386.2	1925.2	2330.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة، 2017-2018

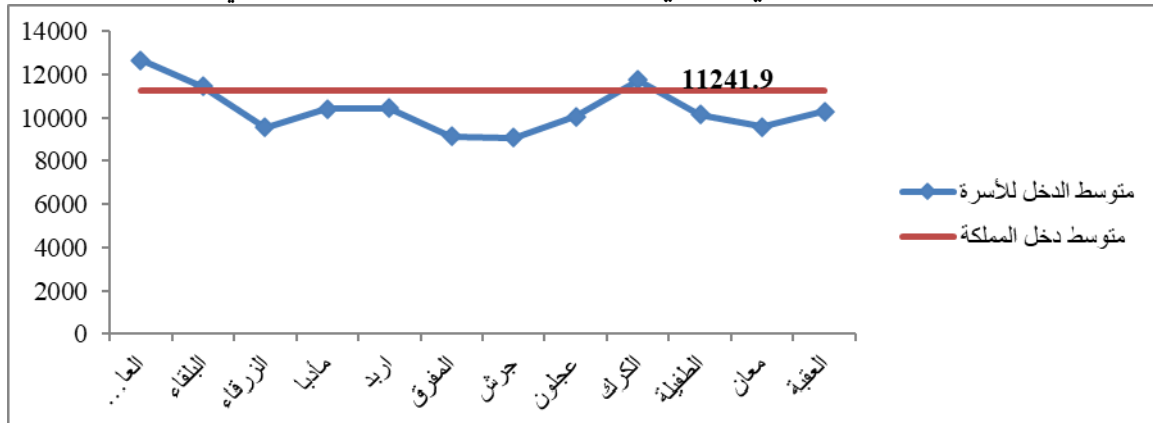
من حيث دخل الأسرة السنوي فالاتجاهات في توزيعه كانت تتوافق واتجاهات الدخل السنوي للفرد، حيث بلغ متوسط دخل الأسرة السنوي في الأردن حوالي 11242 دينار أردني وبتوزيع مشابه بحسب المحافظات، وبالنظر إلى فئات الدخل السنوي للأسرة والفجوات بينها وبين متوسط الدخل السنوي نلاحظ ان حوالي 69% من الأسر يقل دخلها الشهري عن المتوسط العام للدخل في حين أن 11% فقط من الأسر في المملكة يزيد دخلها السنوي عن 20000 دينار اي بمتوسط دخل شهري للأسرة 1667 دينار، الشكليين 7،8.

الشكل 7: توزيع الأسر حسب فئات الدخل الجاري السنوي للأسرة، 2017-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة، 2017-2018

الشكل 8: متوسط الدخل الجاري السنوي للأسرة حسب المحافظة (بالدينار الأردني)، 2017-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة، 2017-2018

يظهر الجدول 3 العلاقة بين حجم الأسرة ومتوسط دخلها السنوي حسب مصادر الدخل المختلفة، وبشكل عام كلما ازداد حجم الأسرة ازداد متوسط الدخل السنوي لها إلى ان يصبح حجم الأسرة أكثر من 11 فرد عندها يبدأ متوسط الدخل بالتناقص وبالتالي تقل حصة الفرد الواحد داخل الأسرة وتتأثر بذلك كافة الخدمات التي يمكنه الحصول عليها، كذلك فإن الدخل من الاستخدام يتزايد مع ازدياد حجم الأسرة، في حين هناك تذبذب في متوسط الدخل من الملكية مع حجم الأسرة وهذا يدل على ضعف العلاقة بينهما.

اجمالا فإن أعلى مساهمات في دخول الأسرة جاءت من الاستخدام تلتها الدخول التحويلية ثم دخول العاملين لحسابهم الخاص. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تفعيل الخطط والبرامج السكانية في الأردن، والعمل على تطوير هذه البرامج والخطط بشكل يضمن الوصول الى تحقيق الفرصة السكانية المنشودة ويصبح متوسط حجم الأسرة يتناسب مع متوسط دخلها السنوي.

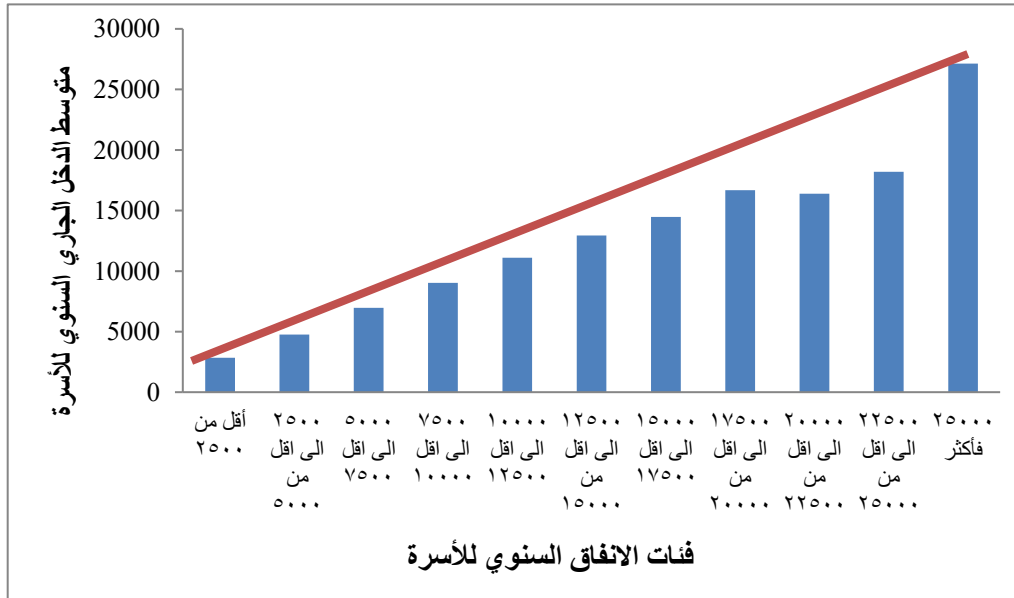
الجدول 3: متوسط الدخل الجاري السنوي للأسرة حسب مصدر الدخل وحجم الأسرة، 2017-2018

مصدر الدخل						حجم الأسرة
متوسط اجمال الدخل	دخول تحويلية	دخول الملكية	دخول الايجارات	دخول العاملين لحسابهم الخاص	الدخل من الاستخدام	
8770.3	4156.3	58.1	1904.3	402.8	2247.2	2-1
11341.6	3916.1	148.7	1988.1	921.5	4366.2	4-3
11714.2	3517.7	59.1	1766.3	1124.1	5242.9	6-5
12072.8	3848.0	122.8	1828.1	1217.2	5056.3	8-7
12379.6	3987.4	40.1	1696.2	1332.0	5317.7	10-9
15051.0	4959.4	0.0	2146.2	2121.2	5824.2	12-11
13231.1	2407	41.0	1502.3	1356.6	7924.2	14-13
7248.1	2403.2	0.0	408.8	1076.8	3359.4	15+
11241.9	3813.3	94.2	1861.5	980.3	4490.5	المملكة

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة، 2017-2018.

وبتحليل العلاقة بين فئات الانفاق السنوي للأسرة مع متوسط الدخل الجاري للأسرة، يظهر من الشكل 9 بأن العلاقة بينهما طردية ايجابية، بحيث أنه كلما ارتفع متوسط دخل الأسرة السنوي زاد انفاقها سواء كان على السلع الغذائية أو السلع غير الغذائية كالتعليم والصحة والنقل وغيرها. وفي جميع فئات الدخل لم يتجاوز متوسط الانفاق السنوي للأسرة متوسط دخلها، وهذا يعكس تكيف المواطن مع دخله السنوي وحجم الانفاق الخاص به.

الشكل 9: متوسط الدخل الجاري للأسرة وفئات الانفاق السنوي للأسرة (بالدينار الأردني)، 2017-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامة، مسح دخل ونفقات الأسرة، 2017-2018

اتجاهات عدم المساواة في سوق العمل

إن الاستثمار في الموارد البشرية المتوفرة في الأردن هي من أهم وجوه المساواة خاصة في مجال الدخول لسوق العمل الأردني، إلا أن الواقع الحالي حسب البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة لسوق العمل الأردني

للعام 2018 فإن اتجاهات سوق العمل تظهر عدم مساواة من حيث النوع الاجتماعي، حيث يبدو واضحاً كما في الجدول 4 بأن مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني متدنية جداً مقارنة بالرجل، حيث بلغت 14.6 للعالم 2018 مقابل 61.2 للرجل، وعند النظر إلى معدل المشاركة الاقتصادية بحسب الجنسية كعمالة أردنية نجد أن معدل المشاركة الاقتصادية قد بلغ للأردنيين 36.2 مقابل 46.5 للعمالة الوافدة، وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما مقارنة فيها للأردنيين إلا أن الوافدين في الأردن غالباً ما يكون سبب قدومهم هو العمل أو البحث عن عمل، كما أن الإناث غير الأردنيات قد انخفض بينهن معدل النشاط الاقتصادي المنقح وارتفعت نسبة غير النشاطات اقتصادياً وهذا مؤشر على أن غير الأردنيات إما مرافقات لعوائلهن في الأردن أو طالبات، ولم يكن سبب القدوم هو العمل أو البحث عنه، أما الإناث الأردنيات فمازالت مشاركتهن في سوق العمل متدنية ودون المعدل المأمول، وظهرت معدلات البطالة بينهن مرتفعة في ظل الارتفاع الأخير في معدلات البطالة بشكل عام، وهذا مؤشر على عدم الاستثمار في الطاقات البشرية بشكل كامل في الأردن. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تفعيل الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وبشكل يضمن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وزيادة مساهمتها الاقتصادية.

الجدول 4: التوزيع النسبي للسكان للأعمار 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والجنس والجنسية، 2018

معدل البطالة	معدل النشاط		النشيطون اقتصادياً			الجنسية والجنس
	الاقتصادي المنقح	غير النشيطين اقتصادياً	متعطل	مشتغل	مجموع	
18.6	36.2	63.8	6.7	29.5	36.2	أردنيون
16.5	56.4	43.6	9.3	47.1	56.4	ذكور
26.8	15.4	84.6	4.1	11.3	15.4	إناث
17.6	46.5	53.5	8.2	38.3	46.5	غير أردنيين
18.0	71.9	28.1	12.9	59.0	71.9	ذكور
14.4	12.3	87.7	1.8	10.5	12.3	إناث
18.3	39.1	60.9	7.2	32	39.1	مجموع السكان
17.0	61.2	38.8	10.4	50.8	61.2	ذكور
24.1	14.6	85.4	3.5	11.1	14.6	إناث

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2018.

وبتحليل أكثر تفصيلاً لأبرز الأنشطة الاقتصادية للعاملين في الأردن حسب العمالة الأردنية والعمالة الوافدة، يبين الجدول 5 أن تركز العمالة الأردنية للذكور تحديداً كان في أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري ثم جاء نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية تلاه نشاط الصناعات التحويلية، بينما كان هناك اختلافاً في توجهات الإناث العاملات في الأردن حيث تركزت الأنشطة الاقتصادية في التعليم والصحة، وهذا مؤشراً لتركز الإناث في الأردن على أنشطة معينة من خلال تأنيث بعض المهن واقتصار غيرها على الذكور فقط، أما العمالة الوافدة فقد بدأ واضحاً اختلاف الأنشطة الاقتصادية التي يتوجهون إليها سواء كانوا ذكورا أم إناثاً، حيث تركزت أنشطة الذكور والإناث بشكل واضح في أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص، وتركز الذكور أيضاً في أنشطة التشييد والخدمة الإدارية والدعم، بينما الإناث كان تركهن بعد الأنشطة المنزلية في أنشطة الخدمة الإدارية والدعم، وما يفسر ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في الأنشطة المنزلية هو الاقبال من قبل الأردنيين على استقدام الخدمات المنزلية. لذلك؛ لا بد من تفعيل البرامج التوعوية والتأهيلية والتدريب للمرأة بما يضمن انخراطها في سوق العمل وممارسة أنشطة اقتصادية جديدة.

الجدول 5: التوزيع النسبي للسكان العاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس والجنسية، 2017-2018

العمالة الوافدة			العمالة الأردنية			جميع السكان العاملين			النشاط الاقتصادي
اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	المملكة	
0.7	8.3	7.4	0.9	2.0	1.7	0.8	4.2	3.7	الزراعة والحراجه وصيد الاسماك
0.0	0.5	0.4	0.1	0.7	0.6	0.1	0.6	0.6	التعدين واستغلال المحاجر
3.0	10.3	9.4	6.5	10.4	9.6	5.6	10.3	9.6	الصناعات التحويلية
0.0	0.1	0.1	0.3	0.9	0.8	0.2	0.6	0.6	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.0	0.4	0.3	0.0	0.4	0.4	0.0	0.4	0.3	امدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات، ومعالجتها
0.7	17.7	15.7	0.4	6.0	5.0	0.5	10.2	8.6	التشييد
2.5	11.7	10.6	6.5	17.3	15.3	5.5	15.3	13.7	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
0.3	1.2	1.1	1.1	8.3	7.0	1.0	5.7	4.9	النقل والتخزين
1.9	4.7	4.3	0.6	3.7	3.1	0.9	4.0	3.5	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
0.0	0.3	0.3	1.6	1.5	1.5	1.2	1.1	1.1	المعلومات والاتصالات
0.0	0.0	0.0	3.0	1.6	1.9	2.3	1.1	1.2	أنشطة المالية والتأمين
0.0	0.0	0.0	0.3	0.5	0.4	0.2	0.3	0.3	الأنشطة العقارية
0.0	0.7	0.6	3.0	2.9	2.9	2.3	2.1	2.2	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
11.1	17.0	16.3	1.0	1.3	1.2	3.5	7.0	6.4	أنشطة الخدمة الإدارية والدعم
0.2	0.9	0.8	14.2	29.3	26.4	10.8	19.0	17.7	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
3.9	0.7	1.1	41.5	6.7	13.3	32.3	4.5	9.1	التعليم
4.9	0.6	1.1	15.2	3.2	5.5	12.7	2.3	4.0	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
0.1	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.3	أنشطة الفنون والترفيه
0.5	3.4	3.0	1.9	2.4	2.3	1.6	2.8	2.6	الأنشطة الخدمية الأخرى
66.9	19.2	24.9	0.2	0.0	0.1	16.6	7.0	8.6	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص
3.2	1.9	2.1	1.2	0.4	0.6	1.7	1.0	1.1	انشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2018.

في مجال ساعات العمل الفعلية للمشتغلين فيظهر الجدول 6 أن 70% من الأردنيين يعملون ما بين 35 إلى 48 ساعة في الأسبوع في حين أن ساعات العمل لغير الأردنيين كانت أكثر حيث أن 60% منهم يعملون لما يزيد عن 49 ساعة في الأسبوع وهذا مؤشر واضح على عدم المساواة في مجال ساعات العمل بين العمالة الأردنية والعمالة الوافدة، وبتحليل لساعات العمل على مستوى الجنس للعمالة الأردنية نجد أن الساعات الفعلية الطويلة لعمل المرأة كانت أقل من الرجل بعكس الاتجاه للعمالة الوافدة حيث كانت الساعات الفعلية الطويلة لعمل المرأة أكثر منها للرجل.

الجدول 6: التوزيع النسبي للمشتغلين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب ساعات العمل الفعلية الأسبوعية والجنس والجنسية، 2018

ساعات العمل الفعلية الأسبوعية				الجنس والجنسية
49+	48-35	< 35	النسبة	
المجموع الكلي				
36	58.2	5.8	100	المجموع
38.5	56	5.4	100	ذكر
22.8	69.3	7.8	100	أنثى
الأردنيون				
23.4	70.6	6	100	المجموع
26.5	68.1	5.4	100	ذكر
10.3	81.2	8.5	100	أنثى
غير الأردنيين				
60	34.5	5.5	100	المجموع
59.8	34.7	5.5	100	ذكر
61.4	32.8	5.8	100	أنثى

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2018.

وبتوزيع المشتغلين حسب الحالة العملية للعمالة الأردنية وللعمالة الوافدة، يظهر الجدول 7 أن تركز الأردنيين كان للمستخدمين بأجر والذين يشكلون ما نسبته 85% من مجموع المشتغلين الأردنيين وحوالي 9% من الأردنيين يعملون لحسابهم و5% أصحاب أعمال، وبمنظرة جندرية نجد أن الغالبية العظمى من العاملات الأردنيات مستخدمات بأجر بنسبة بلغت حوالي 96%، إلا أن العمالة الوافدة تركزت في العمال المستخدمين بأجر بنسبة وصلت إلى 91% مع وجود حوالي 7% منهم يعملون لحسابهم الخاص وبنسب متقاربة بين الذكور والإناث.

الجدول 7: التوزيع النسبي للمشتغلين لعمر 15 سنة فأكثر حسب الحالة العملية والجنس والجنسية، 2018

عمالة وافدة			عمالة اردنية			الحالة العملية
اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	
94.4	90.9	91.3	95.9	82.7	85.2	مستخدم بأجر
*	1.9	1.7	1.2	5.4	4.6	صاحب عمل مع وجود مستخدمين معنادين
5.6	6.6	6.5	2.3	10.1	8.6	يعمل لحسابه دون وجود مستخدمين معنادين
لا يوجد حالات			*	0.1	0.1	متدرب مدفوع الأجر
*	0.6	0.6	0.5	1.8	1.6	مشاركة أحد أفراد الأسرة العاملين

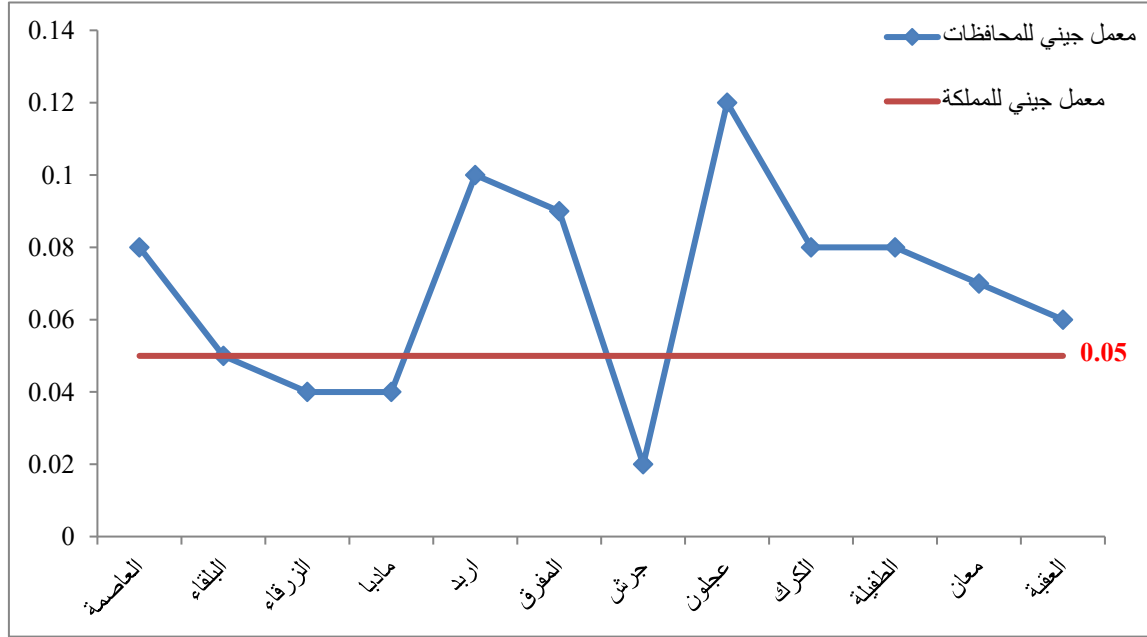
*عدد الحالات أقل من 5

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل، 2018.

مؤشرات مستويات المعيشة

يتناول هذا الجزء الحديث عن بعض مؤشرات مستويات المعيشة مثل معامل جيني ومؤشر رفاه الأسرة، حيث يعبر معامل جيني عن عدالة التوزيع للدخل، ويظهر من الشكل 10 توزيع معامل جيني في المحافظات، حيث بلغ معامل جيني حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة ما قيمته 0.05 على مستوى المملكة، ويلاحظ بأن محافظات البلقاء والزرقاء وجرش ومادبا كان فيها معامل جيني مساوياً أو أقل منه على مستوى المملكة في حين كان في بقية المحافظات أعلى، خاصة في عجلون واربد وهذا يدل على سوء في عدالة التوزيع في تلك المحافظات.

الشكل 10: معامل جيني حسب المحافظة، 2017-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، 2017-2018

يوضح الجدول 8 توزيع خميسات الرفاه للسكان حسب المحافظة والجنسية، ويظهر بشكل واضح الاختلاف في توزيع خميسات الرفاه من محافظة لأخرى، ففي محافظة العاصمة حوالي ثلث سكان العاصمة جاءوا ضمن شريحة خميس الرفاه الأعلى وحوالي 11% فقط منهم يقعون ضمن الخميس الأدنى للرفاه، أما في محافظة المفرق فيبدو واضحاً أن نصف السكان ضمن الخميس الأدنى للرفاه والذي قد يكون السبب الأكبر في ذلك يعود لتركز السوريين في المفرق حيث اظهرت البيانات أن 66% من السوريين يقعون ضمن الخميس الأدنى للرفاه، ويظهر بشكل واضح أن توزيع الأردنيين على خميسات الرفاه كان متقارب إلى حدٍ ما بين الخميسات جميعها، إلا أن دخول غير الاردنيين في التوزيع أحدث نوعاً من اختلاف التوزيع على الخميسات، وهذا أمر لا يمكن أن يكون بعيداً عن النظر أثناء عملية التخطيط خاصة وأن السكان غير الأردنيين يشكلون ما نسبته ثلث سكان الأردن.

الجدول 8: التوزيع النسبي للسكان حسب شرائح رفاه الأسرة والمحافظة والجنسية، 2017-2018

المجموع	خميسات الرفاه					مكان الإقامة
	الأعلى	الرابع	الأوسط	الثاني	الأدنى	
المحافظة						
100	34.4	24.5	16.4	13.5	11.2	العاصمة
100	17.5	19.0	20.3	21.8	21.4	البلقاء
100	11.0	20.7	24.4	22.6	21.4	الزرقاء
100	7.5	12.7	19.0	29.4	31.4	مادبا
100	12.9	17.9	22.7	23.1	23.3	اريد
100	3.3	6.1	15.4	26.2	49.0	المفرق
100	4.5	12.4	24.0	29.4	29.8	جرش
100	4.2	14.4	26.4	32.8	22.2	عجلون
100	8.7	20.5	28.1	24.6	18.2	الكرك
100	6.1	14.5	22.5	31.5	25.4	الطفيلة
100	10.1	10.7	19.1	23.9	36.1	معان
100	15.5	24.8	20.7	19.5	19.5	العقبة
جنسية رب الأسرة						
100	21.3	21.3	21.5	20.0	16.0	اردنية
100	2.7	5.4	6.5	19.4	66.0	سورية
100	20.6	17.6	12.6	20.9	28.3	جنسيات اخرى
100	20	20	20	20	20	المجموع

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، 2017-2018.

ملكية الأصول

يتناول هذا الجزء من البحث امتلاك الأصول للسكان في الأردن بحسب الجنس، حيث سيتعرض لنسب امتلاك المنازل والأراضي بين الرجال والنساء في الأردن، وفي حال الامتلاك يتم عرض نسبة من يمتلكون أصول بمفردهم أو بشكل مشترك مع آخرين، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر امتلاك الأصول للسيدات يدخل ضمن مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن وبالتالي يعكس واقعا حقيقيا للمساواة الاقتصادية من حيث التمكين.

يظهر الجدول 9 نسبة السيدات ضمن الفئة العمرية 15-49 سنة واللاتي يمتلكن منازل أو أراضي، إذ أن 6% فقط من السيدات يمتلكن منازل ملكية خاصة بمفردهن و3% يمتلكن منازل بشكل مشترك، بينما جاءت نسب امتلاك السيدات للأراضي أقل من امتلاكهن للمنازل إذ أن 3% فقط من السيدات يمتلكن أراضي بشكل منفرد دون وجود شركاء معهن وأيضا 3% من السيدات يمتلكن أراضي مع وجود شريك معهن.

النسب في ملكية الأصول جاءت بصالح الرجال حيث يظهر الجدول 10 ارتفاع نسبة امتلاك الرجال للمنازل والأراضي مقارنة بالسيدات، حيث يعكس الجدول امتلاك الرجال الذين أعمارهم 15-59 سنة وظهر أن حوالي 28% من الرجال في الأردن يمتلكون منازل بشكل منفرد في حين أن فقط 2% منهم يمتلكون منازل بالتشارك مع آخرين، و11% منهم يمتلكون أراضي بشكل منفرد دون وجود شركاء و2% فقط يمتلكون أراضي بالتشارك مع آخرين،، تجدر الإشارة إلى أن سيدات محافظة البلقاء هن الأكثر ملكية للأصول سواء كانت أراضي أو منازل مقارنة ببقية المحافظات، تلتها سيدات محافظة معان، إلا أن تباين النسب بين المحافظات للرجال كان أقل ظهورا. وقد يفسر هذا بتأثير العادات والتقاليد التي تعطي لذكور الحق والأفضلية في امتلاك الأصول.

الجدول 9: التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حالياً وأعمارهن 15-49 سنة حسب امتلاك منزل أو أرض، حسب الخصائص الأساسية، 2017-2018

المجموع	نسبة اللاتي يمتلكن أرضاً:				المجموع	نسبة اللاتي يمتلكن منزلاً:				الخصائص الأساسية
	يتمتكن اللاتي لا يمتلكن أرضاً	بشكل منفرد ومشارك	بشكل مشترك	لوحدها		يتمتكن اللاتي لا يمتلكن منزلاً	بشكل منفرد ومشارك	بشكل مشترك	لوحدها	
100	94.2	1.3	2.9	1.6	100	88.5	1.9	3.5	6.1	العاصمة
100	71	3.8	10.4	14.8	100	55.8	6.2	10.7	27.3	البلقاء
100	96.7	0.3	1.1	1.8	100	94.4	0.7	1.9	2.9	الزرقاء
100	94.9	0.6	1.8	2.6	100	91.9	2.6	1	4.5	مادبا
100	92.8	0.2	3.4	3.6	100	93	0.4	2.3	4.3	اربد
100	92.5	0.3	2.5	4.7	100	91.2	0.4	2.2	6.2	المفرق
100	93	0.1	4.1	2.8	100	93.6	0.3	2.5	3.5	جرش
100	92	0.1	5.2	2.8	100	94.6	1.2	2.1	2.1	عجلون
100	92.2	1.2	1.9	4.7	100	91	4.4	1.6	3	الكرك
100	90.7	0.9	5.1	3.3	100	92.6	2.4	2.5	2.6	الطفيلة
100	84.4	0.9	6.6	8.1	100	79.5	3.7	6.5	10.2	معان
100	89.9	2.3	5.6	2.1	100	82.3	7.7	5.1	5	العقبة
100	92.6	1	3.3	3.2	100	88.8	1.8	3.3	6.1	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، 2017-2018.

الجدول 10: التوزيع النسبي للرجال الذين أعمارهم 15-59 سنة حسب امتلاك منزل أو أرض، حسب الخصائص

الأساسية، 2017-2018

المجموع	نسبة الذين يمتلكون أرضاً				المجموع	نسبة الذين يمتلكون منزلاً				الخصائص الأساسية
	لا يمتلكون أرضاً	بشكل منفرد ومشارك	بشكل مشترك	لوحده		لا يمتلكون منزلاً	بشكل منفرد ومشارك	بشكل مشترك	لوحده	
100	94.2	0.1	1.4	4.3	100	79.4	0.4	2.3	17.9	العاصمة
100	83.3	1.1	2.5	13	100	72.4	1.5	2.9	23.2	البلقاء
100	98.4	0.1	0.3	1.2	100	80.0	0.1	1.9	17.9	الزرقاء
100	82.3	2.0	7.3	8.4	100	73.1	0.2	4.9	21.7	مادبا
100	83.7	0.7	1.8	13.8	100	71.3	0.7	2.3	25.7	اربد
100	76.0	0.0	2.8	21.2	100	65.2	0.6	2.1	32.1	المفرق
100	78.3	1.1	4.5	16.1	100	58.7	0.7	5.3	35.4	جرش
100	70.9	0.6	3.5	25.1	100	57.2	2.2	1.4	39.2	عجلون
100	88.0	0.0	0.7	11.3	100	74.5	0.9	0.2	24.4	الكرك
100	72.4	0.0	5.0	22.6	100	67.5	0.0	0.5	32.0	الطفيلة
100	79.8	0.9	3.0	16.3	100	67.6	2.0	2.5	27.9	معان
100	78.3	2.3	5.1	14.3	100	64.2	1.9	2.3	31.6	العقبة
100	85.9	0.7	2.1	11.3	100	69	1.2	2.3	27.5	المجموع 15-59

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، 2017-2018.

التوصيات

1. ضرورة العمل على توجيه التخطيط نحو تنمية المحافظات الأقل حظا في الدخل.
2. ضرورة العمل على إطلاق البرامج التوعوية في مجال توجيه السيدات للدخول لسوق العمل الأردني خاصة في بعض الأنشطة الاقتصادية التي تشهد خمولا لعمل المرأة فيها، وتقديم جملة من برامج التوعية أيضا في مجال الوعي بالحقوق القانونية في ملكية الأصول وحق الإرث.
3. العمل على توجيه الدعم من مختلف المصادر بصورة أكثر نحو السوريين في الأردن وذلك لتحسين مستوى معيشتهم ودخولهم.
4. العمل على وضع وتطوير سياسات تعمل على المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل لكلا الجنسين لتحقيق استثمار أكبر في الموارد البشرية المؤهلة علميا والسماح لدخول السيدات في قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

المراجع

1. البنك الدولي. (2013) المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
2. البنك الدولي. (2012 ب) حرية الازدهار: الوظائف في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
3. البنك الدولي. (2009). الاردن - حل اشكالية سوق العمل في الاردن الذي يشهد متلازمة من النمو والاقتصادي والبطالة.
4. دائرة الإحصاءات العامة. (2018-2017). مسح دخل ونفقات الأسرة 2018-2017. الجداول التفصيلية، عمان، الأردن. استرجع بتاريخ 2019/7/15 من المصدر:
http://dosweb.dos.gov.jo/ar/economic/expenditures-income/expend_tables/
5. دائرة الإحصاءات العامة. (2018-2017). مسح قوة العمل 2018. الجداول الإحصائية، عمان، الأردن. استرجع بتاريخ 2019/7/15 من المصدر:
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/linked-html/Emp_unEmp.htm
6. دائرة الإحصاءات العامة ومؤسسة ماكرو. (2018-2017). مسح السكان والصحة الأسرية 2018-2017. التقرير الرئيسي، عمان، الأردن.
7. دائرة الإحصاءات العامة. (2017). الأردن بالأرقام 2017. العدد 20، عمان، الأردن.
8. World Economic Forum. 2017. Women's economics empowerment is smart thing to do. What is stopping us? 2017c.